الدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

د. هيفاء عبدالرحمن ياسين التكريتي
مدرس – جامعة تكريت

المقدمة:

تعود محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية إلى مطلع الخمسينات لأهميتها على الساحة الدولية وقد تعددت محاولات ومداخل التكامل، وكان إتباع هذه المداخل في شكل قفزات تقف ورائها في اغلب الأحيان ظروف سياسية. وقد سيطر مدخل التبادل التجاري وما يزال لأهميته وقد سعت الدول العربية إلى إيجاد إشكال مختلفة من الاتفاقيات الجماعية والخطط والبرامج التي تم إعدادها وصياغتها بشكل سليم لتحقيق التكامل الاقتصادي، غير ان تلك المحاولات لم تحقق أهدافها المطلوبة. لأسباب عدة بعضها اقتصادي والبعض الاخر سياسي وقد كان للخلافات السياسية اثارها السلبية مما يعني عدم اهتمامها بالتكامل، على الرغم من ان محاولات التكامل كانت تقف ورائها ظروف سياسيه. ثم العودة مرة أخرى إلى اتخاذ مدخل تحرير التجارة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حين قررت القمة العربية المنعقدة في القاهرة للفترة من ٢١-٢٣ حزيران ١٩٩٦. بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد مشروع لإقامة المنطقة. بعد ان وجدت الحاجة للحماية في إطار التفاوض الجماعي واتخاذ مواقف مشتركة لتقليص الآثار السلبية التي تواجه الدول العربية من النمو المتزايد للتجارة على المستوى الدولي.

لقد تميزت المرحلة الأخيرة من القرن العشرين بنشوء التكتلات الإقليمية التجارية وتعزيز القائم منها في جميع أنحاء العالم، حتى أصبح بروزها الواسع لتكون ظاهرة العصر في الاقتصاد العالمي المتجه نحو العولمة وتحرير التجارة.

لقد تزامن قيام التكتلات الاقتصادية بشكلها الواسع مع قيام منظمة التجارة العالمية بصيغتها الجديدة التي تم البدء في تطبيقها بتاريخ ١٩٩٥/١/١ وما تضمنه من مبادئ وشروط النظام التجاري العالمي، أبرزها شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة الوطنية. إضافة إلى الأحكام الواردة في اتفاقيات المنظمة، فقد حددت منظمة التجارة العالمية لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي عشر سنوات قابلة للتمديد عامين آخرين.

أهمية البحث:

لقد برزت أهمية أقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA استجابة لعدد من المتغيرات منها الانفتاح التجاري العالمي وتعاظم دور التأثيرات التكتلات الاقتصادية. وجاء صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره المرقم ١٣١٧ في ١٩٩٧/٢/١٩ بالإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات بدءاً من ١٩٩٨/١/١ ولغاية ٢٠٠٧ بخفض الرسوم الكمركية بنسبة (١٠%) سنوياً تم تقليص المرحلة الانتقالية إلى سبع سنوات لتنتهي في عام ٢٠٠٥ يخفض الرسوم الكمركية بنسبة (٢٠%) سنوياً في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ لإلغاء كامل الرسوم الكمركية.

مشكلة البحث:

وافقت الدول العربية على الالتزام بمتطلبات وشروط تأسيس منطقة التجارة الحرة كخيار مناسب في هذه المرحلة لمواجهة التحديات وتنسيق السياسات التجارية والتغلب على المشاكل الاقتصادية. وقد ساهمت مجموعة العوامل على تجاوز المرحلة الانتقالية بالرغم من ان المنطقة ما زالت تعاني من مشكلات مما يتحتم تجاوز تلك المشكلات حتى تتمكن المنطقة من أداء دورها المطلوب وفي حال عدم تجاوز تلك المشكلات فان مستقبل المنطقة سيكون كسابقتها من الاتفاقيات دون الانتقال إلى المرحلة اللاحقة من التكامل.

فرضية البحث:

هل حققت المنطقة أهدافها باعتبارها الصيغة الأولى من مراحل التكامل وهل ساهمت مجموعة من العوامل على تحقيقها وتجاوزها للمرحلة الانتقالية رغم الصعوبات التي رافقتها منذ البدء في تنفيذها والتي ما زالت قائمة. وهل أدى قيامها إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية. وهل جاء قيام منطقة التجارة الحرة تحت وطأة الحاجة الفعلية للتكامل في المرحلة الراهنة ام ان قيامها جاء تحت وطأة ضغوط منظمة التجارة العالمية.

هدف البحث:

ان منطقة التجارة الحرة تكتل اقتصادي عربي مناسب في المرحلة الراهنة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية يمكن ان تساهم في تطوير التعاون والتكامل الاقتصادي مستقبلاً ويمكن التعرف على ذلك من خلال المباحث الواردة في مضمون البحث وكما يلي:

المبحث الأول: التكتلات الاقتصادية، مراحلها، وأنواعها، وأهميتها النظرية والمداخل التي اعتمدتها الدول العربية في إطار التكامل.

المبحث الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – الأهداف- العضوية- الإطار القانوني لنشأتها والأسس والقواعد الرئيسية للبرنامج التنفيذي وعلاقة المنطقة بأحكام منظمة التجارة العالمية وتعديلات البرنامج التنفيذي.

المبحث الثالث: العوامل التي ساهمت في تحقيق نجاح منطقة التجارة الحرة- المزايا والصعوبات وأداء التجارة العربية البينية في إطارها – والاستنتاجات والتوصيات والدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة في تحقيق التكامل.

من خلال المنهجية التي اتبعها البحث الوصفي والاستنتاجي فقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وبيان الدور المستقبلي للمنطقة في تحقيق التكامل. وابرز الاستنتاجات:

- ان تخفيض التعرفة الكمركية وازالتهما والقيود غير الكمركية وتباين التشريعات المطبقة بين الدول الأعضاء غير كاف لتحقيق التجارة الحرة. كما ان القائمة الزراعية المتفق عليها لعبت دور القيد الكمركي فضلاً عن عدم اعتماد المرونة خلال تطبيق بنودها.

المبحث الأول
١- التكتلات الاقتصادية ومراحلها وأنواعها، دوافعها وأهميتها النظرية والمداخل التي اعتمدتها الدول العربية في إطار التكامل

سمحت المادة (٢٤) من اتفاقية الكات ١٩٤٧ إنشاء التكتلات او الترتيبات التجارية الإقليمية ويتيح هذا الإجراء الاستثناء من تطبيق مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية وقد ظل العالم لغاية عام ١٩٩٤ يعتبر اتفاقية الكات ١٩٤٧ بأنها الإطار القانوني الوحيد لتحرير التجارة العالمية[i]. استمرت اتفاقية الكات ١٩٩٥ بعد قيام منظمة التجارة العالمية باعتماد المادة(٢٤) مع تعزيزها بمذكرة التفاهم الخاصة بتفسير المادة ٢٤ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تضمنت تعريفا أكثر دقة للمتعلق منها بهذه الترتيبات الإقليمية. وبينت أهم محدداتها كما شددت الوثيقة على ضرورة الفهم المشترك من الدول الأعضاء لالتزامهم المنصوص عليها في الفقرة (١٢) من المادة (٢٤) وأهمية أن تكون الاتفاقيات التي تنشئ الاتحادات الكمركية أو مناطق التجارة الحرة منسجمة مع المادة (٢٤) والتي تعني من بين عدة أمور بأحكام الفقرات (٥،٦،٧،٨) من المادة المذكورة[ii].

١- ١: مراحل التكامل

قبل أن نتناول جوهر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فمن الضروري بيان المستوى الذي تقف عنده منطقة التجارة الحرة من درجات الإندماج الاقتصادي وقد عرفت النظرية الاقتصادية

خمسة مراحل من التكامل حسب التقسيم الذي وضعه الاقتصادي (بيلا بلاسا)[iii] وان كانت هذه التصنيفات لا تستوجب الالتزام بها.

١. منطقة التجارة الحرة Free Trade Area[iv]: تلغي فيها كافة القيود الكمركية والكمية والإدارية، بشكل تدريجي بين الدول الأعضاء في نطاقها وإزالتها بشكل نهائي، لتنتقل فيها السلع بحرية تامة وصولا للسوق الواحدة. ولا تتضمن بالضرورة، حرية انتقال الأموال والأشخاص، وبموجبها تحتفظ الدول الأعضاء بتعريفها الكمركية تجاه العالم الخارجي. وتعتبر من ابسط خطوات التكامل وأولى درجاته.

٢. الاتحاد الكمركي Custom union: خطوة تطويرية للمنطقة الحرة، تلغي فيه التعريفات الكمركية بين الدول الأعضاء. وينشأ جدار كمركي بينها مقابل تطبيق تعريفه كمركية تجاه دول العالم. لا يتضمن بالضرورة حرية انتقال الأشخاص والأموال بين دول الاتحاد.

٣. السوق المشتركة Common Market: هي خطوة متقدمة على المرحلتين السابقتين فهي المرحلة الأعلى في سلم التكامل. تلغي منها التعريفة الكمركية والقيود المفروضة على حرية انتقال السلع وعناصر الإنتاج كوسيلة لإعادة توزيعها وتحقيق مبدأ الكفاية الاقتصادية القصوى في استغلال الموارد الاقتصادية عندما يتم تبادل منتجات الدول الأعضاء فيما بينها ويتم داخل السوق تحرير الأموال والأشخاص من القيود التي تخضع لها. تعتمد بلدان السوق تعريفه كمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

٤. الاتحاد الاقتصادي Economic union: يمتاز بنفس خصائص السوق المشتركة إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء بشكل متماثل بقصد إلغاء التميز الناشئ فيها وصولا إلى توحيدها.

٥. الاندماج الاقتصادي Economic Integration: [الوحدة الاقتصادية] تمثل المرحلة الأخيرة. يتم فيها توحيد كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء فيها وقد يكون الاندماج الاقتصادي [الوحدة الاقتصادية] جزءا من عملية التوحيد السياسي حين تقرر دولتان أو أكثر الاندماج السياسي. حتى يتحول مثل هذا التكتل الاقتصادي إلى وحدة سياسية. كما تطبق فيه تعريفه كمركية موحدة تجاه العالم الخارجي للدول الأعضاء.

خلاصة ما تقدم يتضح لنا بان اختلاف مراحل التكامل الاقتصادي الدولي هو اتفاق بين مجموعة من الدول سواء كانت متجاورة يضمها إقليم واحد أو أقاليم مختلفة. غايته إلغاء القيود أو تخفيضها. فيما بينها دون غيرها بخصوص حركة السلع والمواد والعوامل الأخرى عبر حدودها الدولية والعمل بموجب الاتفاق على أي شكل من أشكال المرحلة وعليه يصبح التكامل شكلا من أشكال التكتلات الاقتصادية الدولية كمل يشمل ذلك التكتلات التي تقوم على تفاهم أو تعاون اقتصادي سياسي وامني سواء كانت قائمة فعلا أو من المحتمل قيامها مستقبلا.

١- ٢: أنواع التكتلات الاقتصادية الدولية[v]

تستند التكتلات الاقتصادية والتجمعات الإقليمية إلى واحد أو أكثر من الأسس التالية:

١. على الأساس الوظيفي: يتم اختيار واحدة من مراحل التكامل سواء منطقة تجارة حرة أو اتحاد كمركي أو سوق مشتركة او اتحاد اقتصادي. مثل (النافتا)* منطقة التجارة الحرة بين أمريكا وكندا والمكسيك بموجب اتفاقية ١٢ أغسطس ١٩٩١ والتي تم البدء بسريانها بعد أن أجازها الكونكرس الأمريكي في ١٩٩٤/١١/١٧.

٢. على أساس مستوى التطور الاقتصادي بين دول متقدمة اقتصاديا وبين دول من الجنوب مثل (الايبك) التي تضم [اليابان وأمريكا ودول جنوب شرق أسيا].

٣. على أساس جغرافي بين دول إقليم معين أو بين دول جوار جغرافي مثل السوق الأوربية المشتركة التي عقدت بموجب اتفاقية روما عام ١٩٥٧ في التاريخ المعاصر محققة نجاح أوربا سياسيا واقتصاديا ونقديا في إطار الاتحاد الأوربي[vi]. وضمن هذا الاطار تقع السوق العربية المشتركة التي أنشئت بموجب القرار ١٧ في ١٣ أغسطس عام ١٩٦٤، ولم تحقق السوق

العربية النجاح المطلوب جراء الخلافات السياسية التي طغت على الجوانب الاقتصادية ضمن نطاق هذا التكتل. فالأهداف التي يسعى إليها السوق تتطلب في المرحلة الراهنة إعادة النظر في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية بهدف إعطاء السوق قوة كبيرة في تغيير طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء فيها.

١-٣: دوافع التكتلات الاقتصادية وأهميتها النظرية

إن التطور في العلاقات الاقتصادية الذي تحقق في أعقاب الحرب العالمية الثانية دفع الدول الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية، والسبب المباشر لتكوين هذه التكتلات يتلخص في التغلب على الصعوبات الداخلية العديدة والرغبة في حلها بشكل جماعي فالترتيب الإقليمي والتكامل هو الوسيلة الفاعلة للاستفادة القصوى من الإمكانات الاقتصادية المشتركة لكل بلد من البلدان المنتمية للتكتل.

ومع تغير الواقع الذي استمر نصف قرن ومع بداية التسعينات وبروز ظاهرة العولمة ازداد إنشاء الترتيبات الإقليمية التجارية وتعزيز القائم منها في جميع أنحاء العالم الذي شهد نشاطا واسع النطاق لتكوين التكتلات منها في نطاق ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي لتخفيف الحماية ضد الدول خارج نطاق التكتل[vii] وبرزت التجمعات والتكتلات الإقليمية بشكل واسع لتكون ظاهرة العصر في الاقتصاد العالمي المعاصر المتجه نحو العولمة وتحرير التجارة[viii]. فخلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ زاد عدد مناطق التجارة الحرة والاتحادات الكمركية حيث بلغت نحو (١٠٨) ترتيبا نهاية عام ١٩٩٥[ix] منها (٢٩) تجمع برز عام ١٩٩٢ فقط[x] بالرغم من تباين دوافع إنشاء التكتلات من منطقة إلى أخرى بل من دولة إلى أخرى داخل التكتل نفسه ففي كل الأحوال يبقى البحث عن تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال قيام هيكل إنتاجي أكثر كفاءة وتحفيز وتأثير النمو الاقتصادي من ابرز الأهداف التي تقصدها الدولة المنضوية في إطار التكتلات الإقليمية وتلعب الدول الصناعية دورا محوريا في هذا المسعى المستمر[xi] وفي اغلب الأحوال قد تقف وراء قيام التكتل دوافع ذات طابع غير اقتصادي مثل تقوية الروابط السياسية وبالنسبة للدول الصغيرة فالدوافع التي تقف وراء قيام التكتل هو حصولها على فرص اكبر للنفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة الأعضاء في الترتيب الإقليمي وتحسين قدرتها ومركزها التفاوضي مع الأعضاء في التكتل فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية مع الجات[xii]. لقد تباينت دوافع أنشاء التكتلات بين الدول الرأسمالية ودول الجنوب، غير ان بروزها بهذا الزخم الواضح يؤكد قوة الدوافع التي قادت إلى قيامها، لقد تضافرت مجموعة الدوافع للاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية والتجمعات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم منها:

١. اثر التطور التقني والتكنولوجي في تحريك الاقتصاد بكل أبعاده[xiii].

٢. التغير في هيكل النظام العالمي. فقد شهد العالم في ١٩٩١/١٢/٢٥ انهيار الاتحاد السوفيتي وتجربته الاشتراكية بعد ٧٣ عاما شكل سريع ودفعت وراء هذا الانهيار مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية[xiv].

٣. بروز ظاهرة العولمة[xv].

٤. تفاقم الصراع لقيادة المنظومة الرأسمالية، فلم تعد أمريكا القائد للمنظومة الرأسمالية لتفاعل مجموعة من العوامل محليا وعالميا[xvi].

٥. الموقف المتشدد من قبل المجموعة الأوربية في إطار الجات وانغلاق السوق اليابانية أمام المنتجات الأمريكية وفقدان أمريكا الثقة في إطار متعدد الأطراف كان هذا دافعا للتوجه لتجمع إقليمي خاص بها لتعزيز قدرتها التنافسية وحفزها نحو الإقليمية قيام تشكيلا مماثلة في شرق آسيا وغيرها من مناطق العالم منها تحول الآسيان من تنظيم إقليمي إلى منطقة تجارة حرة للاسيان كما سعت أمريكا لتأكيد هيمنتها على العالم واقترابها من اسيا من خلال التجمع الجديد الابيك لربط اسيا بالأمريكيتين عبر الباسفيكي وتحديد علاقتها بالشرق الاوسط من خلال تعزيز مفهوم مشروع الاوسط المنتظر ان تتمتع امريكا بمكانة متميزة في اطارالهيمنة على الوطن

العربي اضافة الى مناقشتها منطقة التجارة الحرة عبر الاطلسي مع اوربا من خلال (اجندة) عبرالاطلسي والتي تتضمن كافة جوانب العلاقات مع الاتحاد الاوربي.

٦. قيام العديد من التجمعات الاقليمية الاسيوية والافريقية وافي امريكا اللاتينية بتفعيل دورها وتطوير اطارها وصولا الى منطقة التجارة الحرة بين اعضائها او الاتحاد الكمركي او السوق المشتركة [xvii].

١-٤: أهمية ودور التكتلات الاقتصادية

فقد تباينت آراء العديد من الاقتصاديين حول أهميتها النظرية، وعلى العموم فقد تبلورت في تحديد اثرين لهما طابع متناقض على النمو الاقتصادي.

الأثر الأول- توليدي – خلق التجارة[xviii] في هذه الحالة يحكم على التكامل بالنجاح لأنه يتيح استخدام أكفاء للموارد المتاحة لأطراف التكامل وزيادة الرفاهية للدول الأعضاء[xix].

الأثر الثاني – تحويلي – تحويل التجارة، الذي يؤدي بصورة عكسية إلى تقليل الرفاهية للدول الأعضاء، مع بقاء العوامل الأخرى كما هي ويضر بالتجارة طبعا وبالاتحادات الكمركية ومناطق التجارة الحرة، وتتوقف الآثار الفعلية للتجمعات والتكتلات الإقليمية إلى حد بعيد على المرونة النسبية لعناصر الإنتاج وعلى البعد الزمني للتكامل الاقتصادي لان المرونة طويلة المدى تختلف عن المرونة قصيرة المدى فتحقيق قدر كبير من الكفاءة يحتاج لوقت اكبر مما يتطلب دراسة البعد الزمني وآثاره السلبية والايجابية للتعرف على تلك الاثار[xx].

واتخذت تكتلات إقليمية عديدة (مفهوم التوجه الإقليمي المفتوح، فقد أصبحت بعض هذه التكتلات الإقليمية بمثابة دوائر متداخلة حتى أصبح العضو الواحد منتميا لأكثر من تكتل أو تجمع إقليمي)، وهذا ينطبق على العديد من البلدان في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي[xxi]. وأهداف هذه التجمعات تلتقي في الآتي:

- تعزيز السياسات الوطنية لزيادة القدرة التنافسية على مستوى التجارة الدولية.
- زيادة إمكانية مكافحة الاغراق والتدابير الوقائية.
- تطوير القدرات والإمكانيات وإيجاد البيئة الملائمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر دخولها في أسواق التكامل سواء عبر الاستثمار المباشر او غير المباشر[xxii].
- تبني استراتيجية تقديرية لفتح اسواق جديدة وتوفير الدعم للمؤسسات لتسهيل دخولها.

مما تقدم يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي في إطار التجمعات والتكتلات الإقليمية أصبح متعدد الاتجاهات ولم يعد مقتصرا على الأهداف الاقتصادية حسب بل اخذ أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية .

١- ٥:المداخل التي اعتمدتها الدول العربية في إطار التكامل الاقتصادي

منذ بداية العمل الاقتصادي العربي المشترك عام ١٩٤٥[xxiii] فقد اعتمدت الدول العربية مدخل التبادل التجاري من ابرز المداخل التي تبنتها لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها وعقدت العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية لتحقيق ذلك. وقد تولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحقيق ذلك. حتى بلغ مجموع القرارات الصادرة عنه ١٣٨١ قرارا منذ البدء بأعماله عام ١٩٥٣[*] وحتى دورته العادية ٦٤ في كانون الأول ١٩٩٩ لتطوير العلاقات الاقتصادية العربية[xxiv]. وقد صادق المجلس على الاتفاقيات الجماعية السابقة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقيات هي:

اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية[xxv]: وقعت في ١٩٥٣/٩/٧ وتعد من اولى الاتفاقيات الجماعية التي وضعت أسس التجمع العربي وأحكامه لتحرير التجارة العربية.

اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية[xxvi]: وقعت في ١٩٥٣/٩/٧ تضمنت جانبين الأول تسديد مدفوعات المعاملات الجارية. الثاني انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

اتفاقية الوحدة الاقتصادية:

أقرت في ٣ حزيران ١٩٥٧ لم تلق الموافقة الفورية إلا في ١٩٦٢/٦/٦، حددت الدوافع لقيام وحدة اقتصادية بين الدول العربية وتحقيقها بشكل تدريجي وتحقيق المساواة للدول العربية ولرعاياها. بذل مجلس الوحدة الاقتصادية الآلية التي تشكيلها جهودا لتنفيذ أهدافها والوسائل المتبعة لها.

السوق العربية المشتركة:

اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية القرار ١٧ في ١٣ آب ١٩٦٤ إنشاء السوق العربية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وقد كانت الغاية من إنشاء هذه السوق هي لتحقيق الأهداف التي تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية صادق على قرار إنشاء السوق عند صدوره اربع دول فقط من بين ١٤ دولة الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية وهي الأردن، العراق، سورية، ومصر. وظلت عضوية السوق مقتصرة على هذه الدول اثني عشر سنة ثم انضمت كل من ليبيا واليمن عام ١٩٧٧.

مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان[xxvii] للفترة ٢٦-١٩٨٠/١١/٢٧ وصدر عن المؤتمر أربع وثائق اقتصادية أعدها خبراء اقتصاديون وهي :

أ. وثيقة إستراتيجية التنمية العربية – صادق واقرها المؤتمر في ١٩٨٠/١١/٢٦ وتكمن أهمية الوثيقة بأنها حددت الرؤية المستقبلية للجهود العربية التنموية وتحقيق التكامل الاقتصادي.

ب. ميثاق العمل الاقتصادي القومي وقعت الدول العربية عليه في المؤتمر.

ج. عقد التنمية العربية المشتركة اعلان المصادقة عليه في المؤتمر.

د. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وقعت الدول العربية عليه في المؤتمر.

تنفيذا لتوجيهات قمة عمان بإعادة النظر في الاتفاقيات الجماعية القائمة وتطويرها وانسجاما مع المبادئ الرئيسية التي تضمنتها وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي وعقد التنمية والاتفاقية الموحدة للاستثمار التي أقرت في مؤتمر قمة عمان في ١٩٨٠/١١/٢٦ أعدت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وتم إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٧ شباط ١٩٨١ حيث اتسمت بنظرتها الشمولية لتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وربطه بالتنمية وانسجاما مع التطورات الفكرية والاقتصادية في مفهوم التبادل مما يعني وجود ترابط فيما بينها[xxviii] لقد ترجمت اتفاقية أسس إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان.

الأسس والمبادئ التي أقرتها الاتفاقية والهادفة إلى تحرير التبادل التجاري الواردة في نص المادة الثانية من الاتفاقية وهي:

١. تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المصنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.

٢. التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.

٣. توفر حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية البديلة أو المتبادلة.

٤. تحديد السلع والمنتجات المشار إليها في الفقرات [١،٢،٣] في المادة الرابعة أو تلك التي يقررها المجلس.

٥. الإعفاء الكامل للرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وتصنف المنتجات الصناعية، حسب قوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية وعدم جواز قيام دول عربية بمنح ميزة تفضيلية لدول غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف في الاتفاقية وتعد الاتفاقية الأولى في تاريخ التكامل الاقتصادي العربي التي وضعت التبادل

التجاري في إطاره السليم لمدخل من كمدخل التكامل الإنمائي، غير إنها لم تحقق النجاح المطلوب، إذ واجه تنفيذها العديد من الصعوبات منها ما يتعلق بتعثر آلية [لجنة المفاوضات التجارية] التي عهد إليها المتابعة والتنفيذ وبحلول شباط ١٩٨٩ تم التوصل إلى تحرير ٢٠ مجموعة سلعية فقط وإعفائها من الرسوم الكمركية والقيود الإدارية الأخرى وتوقف المفاوضات لتحرير المجموعات السلعية الأخرى البالغ عددها ٣٢ مجموعة وتركيز المفاوضات حول قوائم سلعية محددة وتباين آراء الدول حول تفسير الإعفاء بالنسبة للسلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام التي نصت عليها الاتفاقية بين الإعفاء الكامل أو الإعفاء التدريجي[xxix].

المبحث الثاني

٢- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الأهداف العضوية - الإطار القانوني لنشاتها والأسس والقواعد الرئيسية للبرنامج التنفيذي وعلاقة المنطقة بأحكام منظمة التجارة العالمية وتعديلات البرنامج التنفيذي

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: سبق أن أشرنا إلى مراحل التكامل الاقتصادي مما يعني بان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي صورة نصور التكامل بين دولتين أو أكثر فهي اتفاقية متعدد الأطراف بهدف الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية معينة (١٠ سنوات) وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة (١٠%) سنويا على الضرائب والرسوم الكمركية ذات الأثر المماثل مع إلغاء كافة القيود الكمركية وغير الكمركية التي تحد من تدفق السلع العربية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية[xxx] وذلك لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتمهيد لعمليات التكامل الإنتاجي.

٣- ١: الأهداف

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية وبعضها البعض.
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- الاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية.
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.
- وضع الأساس لقيام التكتل اقتصادي عربي له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

وقد صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢/١٤١٧ (الدورة العادية رقم ٦٨) في ٢٠٠١/٩/١٢ بتخفيض المدة من عشر سنوات لتنتهي المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الأول من يناير ٢٠٠٥ بدلا من يناير ٢٠٠٧[xxxi].

ما تقدم فإن الأهداف التي تسعى لتحقيقها المنطقة هو تحسين الموقف التفاوضي مع العالم فضلا إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والتمهيد لعمليات التكامل الاقتصادي. والسؤال الذي يفرض نفسه بعد أن انتهت الفترة الانتقالية فهل ستنتقل المنطقة إلى المرحلة الثانية من التكامل وهي الاتحاد الكمركي التي حددتها المادة الثانية من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري.

٢- ٢: الدول العربية المنتمية للاتفاقية- العضوية في منطقة التجارة الحرة مفتوحة لكافة الدول العربية الأعضاء في اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري وهذا بمثابة شرط لدخول أية دولة عربية إلى المنطقة علما أن (١٩) دولة عربية قد صادقت على اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري في ٢٧ شباط ١٩٨١[xxxii]. وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمه إلى المنطقة حتى نهاية عام ٢٠٠٦ سبعة عشر دولة عربية وهي [الأردن، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، ليبيا، لبنان، مصر، والمغرب][xxxiii] وفي عام ٢٠٠٥

التحقت كل من [السودان واليمن] وما زالت دول عربية غير منظمة للمنطقة وهي [الجزائر، الصومال، جيبوتي، وجزر القمر].

٢-٣: الإطار القانوني لنشأة منطقة التجارة الحرة الكبرى

مثل الإسراع في قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قاسما مشتركا بين معظم المبادرات والأفكار الرسمية(*). فقد أصدرت القمة العربية المنعقدة في القاهرة للفترة من ٢١-١٩٩٦/٦/٢٣ قرارا بتكييف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد مشروع لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وان يكون إنشاؤها وفقا لبرنامج وجدول زمني محدد يتفق عليهما. وقد حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره [المرقم ١٣١٧ في دورته العادية رقم ٩٥ في ١٩٩٧/٢/١٩] على الآتي(xxxiv):

١- الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ والموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفق خطة عمل وجدول زمني محدد لإنشاء المنطقة.

٢- تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف تحقيق اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى فقد أتاحت المادة السادسة من الاتفاقية تحقيق ذلك بين الدول الأعضاء.

٣- أن تتماشى المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية والمحافظة على المصالح الاقتصادية للدول العربية وبعضها البعض وتنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.

وتكون خطوة عملية أولى نحو بناء تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية والاستفادة من التغيرات في التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية لقد جاء البرنامج التنفيذي من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي معبرا عن الرغبات الثلاث التي أكد عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

من هنا برزت القناعة بأهمية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية إذ لا تزيد نسبة التجارة العربية ٤% من مجمل التجارة العالمية.لقد شكل قرار القمة العربية المظلة السياسية لتبني المجلس الاقتصادي والاجتماعي لقراره بإقامة منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى.

لقد نصت الفقرة الأولى من القواعد والأسس في البرنامج على انه إطار لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اذ تشكل هذه الاتفاقية إطارا قانونيا مناسبا لنشأة المنطقة ولتفادي وضع اتفاقية جديدة للمنطقة التي قد يستغرق إعدادها والمصادقة عليها من قبل الأجهزة الدستورية في كل دولة عربية وقتا طويلا كما إن "المادة السادسة" من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية تتيح إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية، إذ تبقي على إعفاء السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية،والسلع نصف المصنعة،والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشاة في إطار جامعة الدول العربية،من كافة الرسوم الكمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الكمركية المفروضة على الاستيراد. ويتم الاتفاق على تحرير السلع العربية المصنعة تدريجيا وفقا لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وصولا إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما بين الدول العربية للمنتجات العربية(xxxv).

و"المادة الثانية" في الاتفاقية تذهب إلى ابعد من ذلك – إذ تتيح إنشاء اتحاد كمركي بين الدول الأعضاء في الاتفاقية إذ نصت على أن "يتم التفاوض بين الدول الأعضاء لفرض حد أدنى ومناسب من الرسوم الكمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية ويصدر بذلك قرار من المجلس ويتولى المجلس زيادتها تدريجيا من حين لأخر بالتشاور مع الدول المذكورة".

لقد انطلق البرنامج التنفيذي نص المادتين [٧،٨] الواردة في الاتفاقية لتحديد أسلوب الإعفاء والتحرير للسلع معتمدا مبدأ الإعفاء التدريجي للسلع الزراعية كافة ونصف المصنعة والصناعية، واعتماد قواعد المنشأ وفقا لأحكام المادة التاسعة من الاتفاقية[xxxvi].

٢-٣ : الأسس والقواعد الرئيسية للبرنامج التنفيذي[xxxvii]

لقد اعتمدت خطة العمل والبرنامج التنفيذي على الأسس والقواعد التالية لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية وصولا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الآتي:

١- معاملة السلع العربية التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.

٢- يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم الكمركية حسب مبدأ التحرير التدريجي والذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال عشر سنوات بدءا من ١٩٩٨/١/١ لتنتهي في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ويمكن أن تتفق الدول الأعضاء أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. ويجوز لأي بلدين طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني.

٣- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في نطاق البرنامج لأي قيود غير كمركية تحت أي مسمى مهما يكن.

٤- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراء الوقاية والدعم والاغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.

٥- منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا وعلى الدول المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة.

٦- تحديد أسلوب المتابعة والتنفيذ وفض أي منازعات تنشا عند التطبيق من خلال لجان متخصصة.

٢-٤: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأحكام منظمة التجارة العالمية

وفيما يتعلق بالتزام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإحكام منظمة التجارة العالمية خاصة اثر انضمام الدول العربية إليها، فقد استند البرنامج على الاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل السابع من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاص بالدول النامية والمتعلق بالاندماج الاقتصادي مع الالتزام بالفترة الزمنية التي حددتها منظمة التجارة العالمية لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي وهي عشر سنوات قابلة للتمديد لعامين آخرين. إضافة إلى اعتماد البرنامج على الأحكام الواردة(*) في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[xxxviii].

خلاصة ما تقدم بالرغم من أهمية قيام منطقة التجارة الحرة العربية في تحقيق التعاون العربي وأثره على مستقبل التكامل الاقتصادي. غير انه يتضح لنا بان قيام المنطقة قد تم تحت ضغوطات منظمة التجارة العالمية أكثر مما تمت تحت وطأة الحاجة الفعلية لتكامل اقتصادي فعال. كما ويمكن اعتبارها نوعا من مؤسسة إقليمية تجميعية أولية لسياسات التحرير التجارية وخفض الضرائب الكمركية التي تسير السياسات الاقتصادية العربية باتجاهها وعليه فمنطقة التجارة العربية الكبرى لا تعد إلا خطوة أولية ضمن هذا التجمع غير انه يمكن تطويرها وتفعيلها في اطار الهدف الشامل الذي تلتقي فيه الدول العربية في التغلب على المشاكل الاقتصادية وإحداث قفزة نوعية في مجال التعاون الاقتصادي والانتقال إلى مرحلة الاتحاد الكمركي خاصة وان الفترة الانتقالية للبرنامج التنفيذي للمنطقة قد انتهت منذ عام ٢٠٠٥.

٢-٥: التعديلات المتحققة على البرنامج التنفيذي والتخفيض التدريجي على الرسوم الكمركية والضرائب ذات الأثر المماثل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعرضت منطقة التجارة الحرة إلى المغالاة في تقديم طلب الاستثناء لبعض السلع على التخفيض التدريجي نظرا لظروف وطبيعة تلكم السلع وفقا لمعايير محددة ولمدة ثلاث سنوات من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ وبعد هذا التاريخ لم يتم استثناء أية دولة عربية.

١- أدخلت تعديلات على البرنامج التنفيذي للمنطقة، اثر التوصية الصادرة من مؤتمر القمة الثالث عشر المنعقد في عمان ٢٠٠١.

فقد اصدر مجلس جامعة الدول العربية قرارا يقضي بضرورة الإزالة الفورية للقيود غير الكمركية الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية وتعديل القوانين والتشريعات التي تتعارض مع أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وبرنامجها التنفيذي.

٢- اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره المرقم ١١٤٣ في ٢٠٠٢ انهاء المرحلة الانتقالية بحلول [عام ٢٠٠٥ بدلا من استكمالها عام ٢٠٠٧] على أن يتم التخفيض نسبة ٢٠% سنويا [للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥] بدلا من ١٠% سنويا وبموجب ذلك أصبحت جميع الدول الأعضاء في المنطقة تطبق إعفاءات كمركية بنسبة ١٠٠%.

٣- ادخل تعديلا جوهريا على البرنامج من قبل القمة العربية الثالثة عشر المنعقد في عمان ٢٠٠١ نصا في الفقرة الثالثة من قراره على تقليص الاستثناءات السلعية التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي والالتزام بالضوابط والقواعد التي سبق إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لهذه القوائم والتأكيد على إلغاء الاستثناءات وفق الجدول الزمني المقرر وحث الدول الأعضاء على عدم تقديم استثناءات جديدة[xxxix].

ان الخشية من خطورة الاستثناء يمكن أن تفرغ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من محتواها ولإنجاح المنطقة فقد تم اعتماد التعديل على البرنامج المشار إليه.

٤- نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في (دورته ٥٨) المنعقدة في القاهرة للفترة من ١٠-١٣/ أيلول ٢٠٠١ في تقليص الاستثناءات وقرر حث الدول التي منحت الاستثناءات على تقليصها وإبلاغ الأمانة العامة قبل نهاية كانون الأول/ ٢٠٠١ من الانتهاء منها في ٢٠٠١/٩/١٦ وإبلاغ منافذها الكمركية بإلغاء هذه الاستثناءات وتطبيق التخفيض عليها فورا بنسبة ٤٠% من الرسوم الكمركية والضرائب ذات الأثر المماثل .

٥- أتاح البرنامج التنفيذي للمنطقة حصول الدول الأعضاء على الاستثناء عند تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم والضرائب الكمركية ذات الأثر المماثل وبموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي حسب ما نصت عليه (المادة ١٥) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري. وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦ دول عربية وهي [الأردن، تونس، المغرب، لبنان، سورية، مصر] استثناء بعدم تطبيق نسبة التخفيض على عدد من السلع التي حددتها تلك الدول وستعمل خلالها على تنظيم أوضاعها الاقتصادية وخلال ثلاث سنوات اعتبارا من [١٩٩٩-٢٠٠٠] وقد انتهت الاستثناءات فعلا في التاريخ المحدد لها في ١٥/ أيلول ٢٠٠٢[xl].

٦- توقف العمل بالاستثناءات ما عدا (تونس) التي لم توقف العمل بالاستثناءات الممنوحة لها بالمقابل أكدت دول مجلس التعاون الخليجي تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على الدول الأعضاء في المنطقة التي سبق أن منحت لها وهي [الأردن، سورية، المغرب، لبنان] فضلا عن قيام مصر بإيقاف العمل بالاستثناءات[xli].

٧- التزمت ليبيا بإلغاء جميع الرسوم منذ بداية تطبيق الاتفاقية وأعفيت فلسطين من تخفيض من تطبيق التخفيض التدريجي[xlii]. أما السودان فقد بدأت بتخفيض الرسوم على صادراتها بنسبة ١٦% اعتبارا من مطلع عام ٢٠٠٥ وتأخرها جاء سبب الظروف السياسية المحيطة بها وبالنسبة للواردات ذات المنشأ العربي فقد حصلت السودان على كافة الرسوم الكمركية وحتى ٢٠٠٤/١٢/٣١ وبدأت بالتخفيض التدريجي بنسبة ٢٠% سنويا اعتبارا من ٢٠٠٥/١/١ وصولا إلى التحرر الكامل في ٢٠١٠/١/١[xliii] وبالنسبة لليمن فبدأت بالتخفيض التدريجي اعتبارا من

٢٠٠٥/١/١ بنسبة ١٦% سنويا وحتى ٢٠٠٩/١/١ ثم بنسبة ٢٠% في مطلع ٢٠١٠ لتزول كليا بنهاية العام ذاته.

٨- أكد المجلس في (دورته ١٧) في بيروت آذار ٢٠٠٢ بموجب قراره رقم ٢٣٣ على عدم منح أية استثناءات جديدة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات وفي أضيق الحدود ووفق معايير مشددة[xliv].

خلاصة ما تقدم يعني تقدير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للدول التي انضمت لاحقا وقد شمل هذا اليمن والسودان والدول العربية التي لم تنظم لحد الآن مما سيحفزها بوجود هذه المرونة للانضمام للمنطقة الحرة العربية الكبرى.

٩- فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي فما زالت الاستثناءات قائمة بهدف السماح للأعضاء حماية منتجاتهم الزراعية خلال فترة الإنتاج، وقد منحت فترة انتقالية للدول لإعادة ضبط إنتاجها الزراعي لإنتاج ما يتناسب مع الميزة النسبية ووضع جداول بالمواسم الزراعية لكل دولة عضو وتحديد تاريخ بدء وانتهاء الموسم لكل سلعة زراعية. فالقائمة الزراعية المتفق عليها لتحقيق العدالة خلال التحول إلى المنطقة الحرة لعبت دور القيد غير الكمركي إضافة إلى عدم اعتماد المرونة خلال تطبيق بنودها[xlv] فقد تم إخضاع السلع الزراعية لمبدأ التحرير التدريجي وليس الإعفاء الفوري والتي كانت موضع الخلاف في وجهات النظر.

إن الموافقة على اعتماد القائمة الزراعية والتي تحدد بموجبها كل دولة السلع التي ترغب في إدراجها ضمنها ليتم استثناء هذه السلع من إعفاء الرسوم في مواسم إنتاجها على أن تبقى هذه السلع محدودة ومرهونة بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي[xlvi].

خلاصة ما تقدم لقد عمل المجلس الاقتصادي على تجاوز العقبات التي تعترض عمل البرنامج وهما أسلوب التحرير الذي تم إتباعه وصولا للتحرير الشامل لكافة السلع وهذا الأمر سيجعل تنفيذ برنامج منطقة تجارة الحرة العربية الكبرى أكثر سهولة وسيدعم نجاحها واستمرارها مستقبلا.

المبحث الثالث

٣- العوامل التي ساهمت في تحقيق نجاح منطقة التجارة الحرة – المزايا – والصعوبات وأداء التجارة العربية البينية في إطارها، الاستنتاجات، التوصيات، والمستقبل(xlvii)

٣-١: العوامل التي ساهمت في تحقيق نجاح منطقة التجارة الحرة

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في نجاح المنطقة وهي كالتالي:

١- جاء صدور قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية من أعلى المستويات ملوك ورؤساء الدول العربية ووزراء المال والاقتصاد العرب مما يعني تجسيد الإرادة السياسية الجماعية والرغبة في إقامة المنطقة.

٢- تعطيل فاعلية التحفظ على القرار ممثلة بقرار القمة العربي الذي عقد في القاهرة مما يعكس تغير آلية اتخاذ القرار وفهم الدول العربية لعملية الالتزام بتنفيذ الاتفاقات العربية كل هذا يعد أمرا مهما وعاملا ضروريا لقيام هذه المنطقة ذلك أن عملية التكامل الاقتصادي هو عملية اقتصادية وسياسية في آن واحد.

٣- توفر جهة الإشراف الرئيسية على تنفيذ المنطقة ممثلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبمساعدة اللجان المتخصصة إضافة إلى الإشراف على تنفيذ كل دولة عضو في المنطقة لالتزاماتها وفض النزاعات التي تنشا في هذا الجانب.

٤- توفر البعد القانوني إذ اعتمد قيام منطقة التجارة الحرة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري التي صادقت عليها ١٩ دولة عربية في ٢٧ شباط ١٩٨١ في تونس.فقد شكلت هذه

الاتفاقية الإطار القانوني بعد إقرارها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث تضمن البرنامج التنفيذي للاتفاقية لإقامة المنطقة على الأسس والقواعد[xlviii].

٥- اعتماد برنامج التخفيض الزمني التدريجي الذي وضع للمنطقة وتنفيذه لمدة ١٠ سنوات بدءا من ١٩٩٨/١/١ لتنتهي في ٢٠٠٧/١/١ وقد تم تقليصه لمدة ٧ سنوات لانتهاء المرحلة الانتقالية لتطبيق المنطقة.

٦- إقرار مبدأ المعاملة الوطنية بالمثل عند تطبيق التدابير الصحية والافتراضات الخاصة بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والرسوم والضرائب المحلية وإلغاء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق[xlix].

٧- تحرير تجارة الخدمات البيئية وتقديم عروض الالتزام بفتح عدد من أنشط الخدمات أمام موردي الخدمات في الدول العربية مما ينبغي زيادة العروض المقدمة من أي من الدول العربية على الالتزامات المقدمة من اتفاقية الجاتس [حقوق الملكية الفكرية] في إطار عضوية الدول العربية في منظمة التجارة العالمية[l].

٨- وجود قواعد إنتاجية متنوعة في الدول العربية [زراعية، صناعية] تنتج بكميات كبيرة من السلع تفوق حاجة الطلب المحلي بكل دولة. بمعنى توفر إنتاج سلعي قابل للتداول مما سيعزز من نجاح استمرار التجارة بين الدول.

٩- تقارب الدول العربية من حيث التطور الاقتصادي وهذا سيؤدي إلى توزيع مكاسب التكامل الاقتصادي فيما بينها بشكل متقارب وأكثر عدالة وهذا مما يسهل عملية التخصص الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد بين الدول العربية ضمن إطار منطقة التجارة الحرة.

١٠-توفر نظم اقتصادية قائمة على الحرية الاقتصادية وفق آليات السوق وسيساهم هذا في تحقيق التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل على أساس ما تتمتع به كل دولة عربية من مزايا نسبية وتنافسية وهذا ما تم البدء في تنفيذه من قبل معظم الدول العربية الأمر الذي يدعم نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحويلها إلى المرحلة الثانية من التكامل[li].

٣-٢: المزايا التي تحققها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

ستساهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحقيق العديد من المزايا للاقتصاد العربي منها:

– ستوفر نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال توحيد الأسواق وإقامة مشاريع للتنمية وتنوع النشاط الاقتصادي ورفع مستواه وحماية المصالح الاقتصادية العربية من ناحية والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية من ناحية أخرى والاستفادة من التطورات الاقتصادية والتكنولوجية لدى الدول المتقدمة وزيادة المنافسة الاقتصادية بعد ان أصبح من الصعب أن تعيش الدول مهما بلغت قوتها بمعزل عما يجري من أحداث ومتغيرات متلاحقة على الساحة الدولية وستخلق توجها عربيا موحدا للتعامل مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومواجهة تحدياتها[lii].

– سيؤدي التحرير التدريجي الى تامين انتقال عناصر الإنتاج والاستخدام الأمثل لها وتفعليها بشكل ناجح مما يعمل على انتقالها الى اتحاد كمركي عربي وصولا إلى السوق العربية المشتركة[liii].

– الهدف من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا يتحقق إلا من خلال التخصص المنظم الذي يضمن تحسين القدرة الإنتاجية وهذا الأسلوب يشجع التجارة العربية البينية ويطور القدرة التنافسية للسلع العربية المصدرة إلى خارج المنطقة وينتج إلى الاستخدام الأمثل للعمالة والأطر العلمية والفنية عندها ستنمو الصناعة والزراعة وتزدهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية[liv].

– ستساهم في فتح الأسواق على بعضها وتوسيع حجم السوق وتخليص الأسواق من القيود التي غالبا لم تكن تسمح بإقامة المشاريع التي تتميز باقتصاديات الحجم وانخفاض تكلفة الإنتاج وسيؤدي الانفتاح الى زيادة حجم الطلب الفعال وزيادة القدرة الإنتاجية بتشغيل الطاقات كافة.
والمساهمة في زيادة معدل النمو ورفع مستوى المعيشة، هذه التحولات ستشجع على زيادة حجم الاستثمارات وجذبها وعودة الرسايل العربية العاملة في الخارج وعودة العلماء العرب العاملين في الخارج والمساهمة في تطوير البحث العلمي العربي والمساهمة في حل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية إضافة إلى تطوير وإعادة هيكلة الاقتصاديات العربية بفضل تفعيل فروع الإنتاج قطريا وإقليميا مما سيعزز من إمكانات التخصص. إضافة إلى ذلك فتحول العالم إلى مجموعة من التكتلات يفرض بالضرورة ان يواجه العرب هذه التكتلات بتكتل عربي من شانه أن يحافظ على المصلحة العربية خاصة وان العرب بحاجة الى المزيد من المواقف الجماعية[lv].

٣-٣: الصعوبات التي تواجه مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعرضت منطقة التجارة الحرة إلى بعض المشاكل في بدايتها وهذا أمر طبيعي مثل باقي التكتلات الاقتصادية في العالم. وبالرغم توفر العديد من العوامل التي تتمتع بها اقتصاديات الدول العربية والتي ساهمت في نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فضلا عن تحديد البرنامج التنفيذي لتحقيقها ومرور اكثر من ثلاث سنوات على الفترة الانتقالية فهناك صعوبات عديدة تواجه مستقبل المنطقة وتطبيق تنفيذ البرنامج التنفيذي وتتمثل هذه الصعوبات في الآتي[lvi]:

– تجاوز الالتزامات. وتتمثل في قيام الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعقد اتفاقيات ثنائية فيما بينها أو مع دول أو مناطق أخرى مثلا قيام مصر بعقد أكثر من اتفاق تجارة حرة مع الكوبيا والشراكة مع الاتحاد الأوربي واتفاقية الكويز مع الكيان الصهيوني وغيرها من الاتفاقيات التي تعكس تجاوز الالتزامات وبالتالي فإنها تزيد من مدى التزام الدول الأعضاء بشكل جدي في تنفيذ البرنامج التنفيذي ونجاح منطقة التجارة الحرة العربية.
ما تقدم يعني السماح لمخططات التعاون الإقليمي إن تشكل بديلا للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي القائم على أساس الكيان العربي وهويته الحضارية وعلاقاته التاريخية والاجتماعية ومصالحه المتبادلة وبالتالي عدم الإيمان بالالتزامات المترتبة بالبرنامج التنفيذي للمنطقة وتغليب المصالح القطرية على المصلحة الجماعية، كما إن غياب وجود سلطة فوق القطرية وبرلمان عربي موحد يضم كل الدول الأعضاء في المنطقة سيؤدي إلى إخفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مستقبلا وفشلها كما فشلت محاولات التكامل والتعاون الاقتصادي التي بدأت قبل أكثر من نصف قرن.
– تدخل الحكومات العربية في إدارة اقتصادياتها وفي عمل السوق بشكل كبير وانعكاس الخلافات السياسية على نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
– اختلاف مستويات التنمية وغياب البرامج الإنمائية العربية المشتركة وضعف هياكل الإنتاج وعدم تنويع القاعدة الإنتاجية وعدم وجود قاعدة صناعية متنوعة ومتطورة والهادفة إلى تجاوز الاحتلالات وزيادة القدرة على تنويع الإنتاج وتعزيز القدرة على المنافسة وتحويل الدولة العربية من دول يتنافس بعضها البعض الى دول تتكامل فيما بينها أسوة بالتكتلات الاقتصادية، وقد أدى هذا الى انخفاض نسبة التجارة العربية واستمرار بقائها على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة لا تتجاوز ٤% ومن حجم التجارة العالمية وانخفاض عرض السلع العربية القابلة للتجارة وتركزها على إنتاج المواد الأولية.
– إصرار بعض الدول العربية في المبالغة على حماية قطاعها الزراعي ولجوئها لفرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول العربية الأعضاء في المنطقة.

– عدم تفعيل آلية تسوية المنازعات في القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وعدم إقرار هذه الآلية حتى الآن وستتجمع لجنة الخبراء القانونية لاستكمال بحث ملاحظات الدول العربية بشان آلية فض المنازعات ورفع تقريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المناقشة[lvii].

– اختلاف نظم التجارة الخارجية والضريبية بين الدول الأعضاء في المنطقة سواء في قوانين الاستيراد والتصدير والإجراءات والسياسات التجارية وقد عمق هذا الاختلاف إلى غياب التنسيق بين الدول الأعضاء في المنطقة لتطبيق البرنامج التنفيذي بشكل انسيابي.

– عدم التوصل إلى إقرار قواعد منشأ تفصيلية موحدة للسلع العربية المنشأ فما زال إصرار اشتراط بعض الدول لأعضاء المصادقة على قواعد المنشأ من قبل سفارتها مثل [قطر، الإمارات، وليبيا] رغم صدور القرار الجماعي بإلغاء هذا الشرط (بشان إلغاء التصديق على شهادات المنشأ) بموجب قرار المجلس الاقتصادي رقم (١٤٣١) في ٢٠٠٢/٢/١٣، وتأكيده في دورته ٧٢ في ايلول ٢٠٠٣، ووفقاً للامانة العامة لجامعة الدول العربية، فقد اودعت بعض الدول العربية قراراتها بنفاذ الغاء تصديق شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المرفقة لها، وهي [لبنان، الاردن، دولة الامارات، البحرين، تونس، السعودية، قطر وعمان والمغرب واليمن ومصر].

– التزايد المستمر للرسوم والضرائب الادارية والفنية المماثلة للتعريفات الكمركية التي تعيق تحقيق الفوائد المتحققة في المنطقة لتعقد اجراءات الحدود والتخليص والترانزيت والشحن البحري وارتفاع تكاليف النقل والاتصالات بين الدول الاطراف في الاتفاقية ووضع القيود على تأشيرات السفر وصعوبة الحصول عليها من قبل قائدي المركبات في بعض الدول العربية [كالسعودية والكويت، والامارات ودول المغرب العربي عامة. واستمرار القيود المفروضه على تحويل العملات من قبل الدول الاعضاء في الاتفاقية من خلال استيفاء رسوم مبالغ فيها على تحويل العملات مثل [سوريا، والعراق ومصر].

– ضعف كفاءة موظفي المراكز والمعابر الحدودية الكمركية في بعض الدول العربية الاعضاء في المنطقة فضلا الى ضعف البنى التحتية والمعلوماتية.

– عدم جدية الدول العربية في التنازل عن حماية صناعتها واهتمامها المبالغ بالرسوم الكمركية لزيادة ايراداتها واصرارها المستمر على فرض القيود غير الكمركية والتي تقف عائقاً في تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية والتي تفوق في تأثيرها العقبات الاخرى وتشمل هذه القيود-القيود الفنية الخاصة بتعدد المواصفات والاشتراطات وتعدد البيانات المطلوبة لشهادات المنشأ والمغالات في اعادة التثمين وتعقد اجراءات العبور على الحدود والمبالغة في المدة التي تستغرقها اجراءات فحص العينات والتفتيش ومتطلبات المواصفات والمقاييس والقيود الصارمة في تحديد الوزن وتعقد اجراءات الكشف والمعاينة والمبالغة في الاجراءات الصحية[lviii].

تشكل سياسة الاغراق[lix] التي تمارسها التكتلات الاقتصادية ضد اقتصادات الدول العربية تهديداً جسيماً في عملية تبادل البضائع عربية المنشأ وفي ذات الوقت تهدد تجارة المنطقة والمنافسه العادلة في اطار سوق دول المنطقة[lx].

ما تقدم يتضح لنا ان تخفيض التعريفه الكمركية وازالتها اضافة الى القيود غير الكمركية غير كاف لتحقيق التجارة الحرة. فالادوات التي استخدمت في اطار الاتفاقية ضرورية غير انها ليست كافية لبناء منطقة تجارة حرة في المنطقة العربية. لان العمل يتطلب المزيد من الانسجام بين الدول فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات المطبقة في كل دول عضو في المنطقة وهذا الانسجام يقتضي مرونه في تطبيق القوانين وازاله العوائق. اذ ان غيابها يقف عائقاً اساسياً امامها. فما تحتاج اليه المنطقة العربية هو اكثر من الغاء التعريفه الكمركية والقيود المتشابهة، والتنظيم والتنسيق المشترك لسياسات الدول الاعضاء اضافة الى بيئة انتاج ملائمة تسمح بالاستفادة الكاملة من تحرير التجارة بالسرعة والشكل المطلوبين كما ان الانسجام في التنظيمات

التي تقف وراء ازالة التعريفه والرسوم المتشابهة يؤسس ارضية مناسبة للتعاون والتوجه نحو التكامل الاقتصادي ولابد من الاشارة الى ان الدول الاعضاء وضعت اولوياتها الوطنية قبل الاقليمية فالعديد منهم وقع اتفاقيات ثنائية داخل اطار الاتفاقية وخارجها والبعض أنضم الى منظمة التجارة العالمية والبعض الاخر يتطلع للانضمام اليها والى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي.

٣-٤: اداء التجارة العربية البينية-ونسبة التجارة العربية-الصادرات-الواردات العربية مع التجارة العالمية، ومقارنة المؤشرات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

١- تميز اداء التجاره البينية خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٦ بارتفاعها المتواصل وتنوع السلع المتداولة بين مختلف الدول العربية وكان لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اثراً ايجابياً ملحوظاً على تعزيز حجم التجارة العربية البينية والارتقاء بها الى المستوى المنشود.

والجدول رقم (١) يشير الى ان اجمالي قيمة التجارة العربية البينية خلال عام ١٩٩٨ ما قيمته ٢٦.٢ مليار دولار وبالمقابل فقد زاد اجمالي قيمة التجارة البينية عام ٢٠٠٥ ما قيمته ٨٨.٦ مليار دولار محققاً نمواً بنسبة ٢٣.٨% والى ١٠٧.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٢١.٢% وهذا ما يعكس اثر التخفيض التدريجي الزمني لمنطقة التجارة الحرة واهميته في زيادة الواردات بين الدول العربية وبلغت قيمة الصادرات العربية البينية خلال عام ١٩٩٨ بقيمة ١٧.٨ مليار دولار ارتفعت عام ٢٠٠٥ الى ٤٤.١ مليار دولار بنسبه نمو مقدارها ٢٢.١% مقابل ٥٥.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٢٥.٦% عن عام ٢٠٠٥ اما الواردات العربية البينيه فقد بلغت عام ١٩٩٨ ما قيمته ١٢.٥ مليار دولار ارتفعت الى ٤٤.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة نمو مقدارها ٢٥.٦% مقابل ٥٢.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ١١٤.٢% عن عام ٢٠٠٥.

٢- نسبة مساهمة الصادرات والواردات العربية ومقارنتها مع اجمالي الصادرات والواردات العالمية الجدول رقم (٢) يبين اداء التجارة الخارجية العربية الاجمالي ومقارنتها بالتجارة الخارجية العالمية.

جدول رقم (١)
التجارة العربية البينية [الصادرات والواردات العربية البينية]

السنة/التصنيف	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
التجارة العربية البينية%	٢٤.٥	٢٧	٢٩.٣	٢٦.٢	٢٧.٦	٣٣.٤	٣٥.٣	٤١.٨	٤٩	٧٠.٥	٨٨.٦	١٠٧.٤
الصادرات العربية البينية %	١٣.٥	١٤.٦	١٥.٦	١٣.٧	١٤	١٧.٨	١٧.٩	٢٠.٩	٢٥.٤	٣٦.٢	٤٤.١	٥٥.٤
الواردات العربية البينية%	١١	١٢.٤	١٣.٧	١٢.٥	١٣.٦	١٥.٦	١٧.٤	٢٠.٩	٢٣.٦	٣٤.٣	٢٤.٥	٥٢.٥

إعداد-الباحث

المصدر:

١- صندوق النقد العربي وآخرون- التقرر العربي الموحد- ايلول ٢٠٠١ ص٣٤٦ للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠١.

٢- صندوق النقد العربي وآخرون- التقرر العربي الموحد- ايلول ٢٠٠٧ ص١٥٨ للفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

فقد بلغت نسبة الصادرات العربية الى الصادرات العالمية في عام ١٩٩٨ (٢.٤%) عند قيام منطقة التجارة الحره وقد زادت النسبه عام ٢٠٠٥ الى ٥.٤% والى ٥.٥% عام ٢٠٠٦ وقد تعكس هذه الزيادة المتحققة في اسعار النفط أما فيما يتعلق بالواردات العالمية مقارنه بالواردات العامة فقد بلغت النسبة ٢.٦% و٢.٣%، ٢.٦% و ٢.٨%-٣% للاعوام ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وعلى التوالي.

٣- مقارنة المؤشرات الاقتصادية واهميتها النسبية للدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة- العربية الكبرى فالجدول رقم ٣ يبين الاتي:

بلغ مجموع سكان الوطن العربي قبل الاعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٢٦٩.٢٨٤ مليون نسمة مقابل ٣١٨.٣٢١ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ بعد قيام المنطقة. وبالنسبة للناتج المحلي فقد زادت نسبته من ٣٩% عام ١٩٩٧ الى ٩٠% عام ٢٠٠٦، اما الواردات من العالم فقد زادت من ٩١% عام ١٩٩٧ الى ٩٣% عام ٢٠٠٦ من العالم وبالمقابل فقد زادت الواردات بين الدول العربية من ٩٠% عام ١٩٩٨ الى ٩٨% عام ٢٠٠٦ اما بالنسبه للصادرات الى العالم فقد ارتفعت نسبه قليلة بزيادة قدرها ١% او الصادرات الى الدول العربية فقد ارتفعت من ٨٥% عام ١٩٩٧ الى ٩٧% عام ٢٠٠٦.

٤- وعن اداء الدول الاعضاء في منطقة الحرة العربية للصادرات والواردات السلعية البينية والجدول رقم ٤ و ٥ لعام ٢٠٠٦ يوضح مدى ما حققته كل دولة عربية تجاه الدول الاعضاء الاخرى في المنطقة ويبين مدى التزامها بالاهداف المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة.

٣-٥:الاستنتاجات

من خلال دراستنا للدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق التكامل فقد توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات:-

– ما زال عدد من الدول العربية لم تنتم الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالرغم من مصادقتهم على اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري التي تم التوقيع عليها من قبل ١٩ دولة عربية عام ١٩٨١ في حين ان الدول العربية المنتمية الى المنطقة حتى عام ٢٠٠٥ بلغ عددها ١٧ دولة عربية وهذا يعني خوف الدول غير المنضمة للمنطقة من فقدان العوائد الكمركية لدعم ميزانيتها اضافة الى وجود العديد من القيود غير الكمركية الى جانب قواعد السلع في كل دولة.

الاستثناءات المتعددة في التطبيق الفعلي للبرنامج وعدم وضوح العديد من اجراءات التطبيق وغياب قواعد المنشأ المتفق عليها من قبل الاعضاء فالرزنامة الزراعية المتفق عليها لتحقيق العدالة خلال التحول الى المنطقة الحرة لعبت دور القيد غير الكمركي فضلاً الى عدم اعتماد المرونة خلال تطبيق بنودها.

ان تخفيض التعريفه الكمركية وازالتها اضافة الى القيود غير الكمركية واختلاف وتباين التشريعات المطبقة بين الدول الاعضاء غير كاف لتحقيق التجارة الحرة. بالرغم من ان الادوات التي استخدمت في اطار الاتفاقية ضرورية غير انها ليست كافية لبناء منطقة تجارة حرة في المنطقة العربية واستمرارها لتحقيق الخطوات اللاحقة من التكامل الاقتصادي العربي.. فالعمل يتطلب المزيد من الانسجام بين الدول فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات وازالة العوائق غير الكمركية اذ ان غيابها يقف عائقاً اساسياً امامها. فالدول العربية في المنطقة تحتاج الى اكثر من الغاء التعريفه الكمركية والقيود المتشابهة. فهي بحاجة الى التنظيم والتنسيق المشترك لسياسات الدول الاعضاء وتنظيماتها اضافة الى بنية انتاج ملائمة تسمح بالاستفادة الكاملة من تحرير التجارة وبالسرعة والشكل المطلوبين تؤسس ارضية مناسبة للتوجه نحو التكامل الاقتصادي.

٣-٦: التوصيات

– تنسيق افضل للسياسات الاقتصادية فمنطقة التجارة الحرة لا تؤدي الى التكامل فهناك حاجة ملحة لمناخ يوفر حرية انتقال رؤوس الاموال والافراد ولا يمكن تحقيق ذلك دون التعاون في اطار مرونه التنظيمات السياسية الاقتصادية القائمة.

– اغلب الدول الاعضاء باستثناء دول الخليج تعتمد الى حد ما على الرسوم المستحصلة من عوائد التعريفه الكمركية لدعم ميزانيتها فمن المناسب الاخذ في الاعتبار الاثار السلبية المترتبة على تخفيض التعريفه الكمركية ودراسة امكانية توفير موارد بديلة تعوض الفاقد ضمن اطار تعزيز العلاقات الاقصادية بين الدول الاعضاء والذي يمكن تحقيقه من خلال زيادة معدل الاستثمارات وتشجيع العلاقات متعددة الجوانب.

– جعل القيود الكمركية اكثر وضوحاً والعمل على ازالتها من خلال تحقيق الانسجام في القوانين والتشريعات المتعلقة في كل دولة عضو وصولاً الى نموذج كمركي موحد يتم من خلال التخلص الكمركي للسلع المتبادلة.

– تحديد قواعد منشأ واضحة ومتفق عليها.

– ربط افضل بين الاسواق المالية المحلية مع الاسواق المالية العالمية.

– ضمان حرية حركة البضائع والافراد ورؤوس الاموال بما يتوافق والبيئة السليمة في المنطقة.

– تعزيز خدمات المعلومات التسويقية على المستوى الاقليمي.

– تعزيز البحوث الهادفة نحو التخصص في الانتاج بالاعتماد وعلى الميزة النسبية والعمل على تنوع الانتاج الزراعي العربي ورفع مستوى مقاييس الجودة.

– رفع الوعي العام فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتتبع اثر هذه الاتفاقية مستقبلاً ليس فقط على مستوى التبادل التجاري بل على بقية القطاعات الاقتصادية كالدخل والانتاج والاسواق الزراعية.

– اهمية توسيع الاتفاقية لتشمل مواقف الدول الاعضاء من تطبيق الاتفاقية.
– انشاء اتحادا كمركياً وبما يتطلبه ذلك من توحيد التعريفه الكمركية في كافة الدول الاعضاء، اي الاتفاق حول تعريفه خارجية موحدة يتم اتباعها في الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
– توحيد التشريعات والقوانين الخاصة بالتجارة الخارجية.
– العمل على تفعيل السوق العربية المشتركة التي طالما نادت بها القيادات السياسية في المناسبات والمحافل الدولية والعربية والاقليمية باعتبارها السبيل الوحيد لمواجهة التحديات المستقبلية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية- سياسية.

٣-٧- الدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

بهدف ضمان الدور المستقبلي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق التكامل فان الضرورة تقتضي الاتي:-
– تجاوز المعوقات التي تقف عائقاً امام استمرار هذه المنطقة والتي تعكس ضعف الارادة الجادة من قبل الدول العربية فنجاح المنطقة يتطلب عزم سياسي مطلق وارادة حاسمة في الحكومات العربية والالتزام بالبرنامج التنفيذي للمنطقة وتذليل الصعوبات وما يعترضه من عقبات والالتزام الكامل بقواعده ويتطلب ذلك توجيه المؤسسات والاجهزة المختصة القطرية والجماعية للتعاون الجاد بتوفير الامكانات اللازمة لاستمرار تحقيق اهداف المنطقة وبلوغ غاياتها لمواجهة اثار المتغيرات والمستجدات المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية والدولية. ان التحديات الراهنة تتطلب من الدول العربية احداث قفزة نوعية في مجال تعاونها الاقتصادي لتحقيق التكامل في قواعدها الانتاجية وفي اسواقها وفقاً للميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول العربية.
– يمثل تحقيق منطقة التجارة الحرة فرصة مهمة في تحقيق الخطوة الاولى نحو التكامل كما تمثل في الوقت نفسه امتحان لجدية الدول العربية في ازالة كافة القيود التي تحد من انسياب التجارة والاستثمار.
– قيام هذه المنطقة ستتيح امتيازات هامة لتشجيع الاستثمارات العربية البينية، فزيادة حجم السوق امام السلع تساعد في اعادة توسيع وتحسين استغلال الموارد العربية وفق قوانين الميزة النسبية كما ترفع من معدلات الانتاج والجودة وتحسين فرص تنويع الانتاج وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الاسواق الدولية.
– معالجة ضعف الهياكل الانتاجية والعمل على تنويع القاعدة الانتاجية وتحسين كميات الانتاج ورفع الكفاءة النوعية للمنتجات وسيؤدي هذا الى زيادة حجم التجارة البينية.
– اقامة المشاريع العربية المشتركة باعتبارها المدخل الاساس للتنمية العربية وتوفير التسهيلات التي تحتاجها تلك المشروعات في اطار خطه قومية للتنمية العربية.
– تنسيق السياسات العربية في مجال القوانين والانظمة التجارية والتعريفات والمواصفات والمقاييس واجراءات النقل والعبور وانظمة النقد اضافة الى توحيد الاجراءات الكمركية والنماذج المعتمدة لها والعمل على تنسيق سياسات الدعم وتوجيهها الى المجالات الحيوية مثل الابحاث والتعليم والنقل والتسويق والتصدير والخدمات المتصلة.
– الغاء الضرائب والرسوم المماثلة للتعريفات الكمركية التي من شأنها ان تعطل الفوائد المخففة من الغاء التعريفات الكمركية.
– ازالة القيود غير الكمركية الادارية والفنية التي تمثل عقبه اساسية تجاه حرية انسياب التجارة ولاسيما منها القيود غير المبررة على المواصفات والمبالغة في الشروط الصحية والامنية والبيئية والتأخير والعرقلة في مراكز عبور التجارة.

- التعجيل في اقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع والمنتجات العربية.
- تخويل المنطقة بالسلطات اللازمة لمواجهة حالات الاغراق والتميز وتوحيد قوانين المنافسة.
- الاستعداد لاقامة اتحاد كمركي يرسي سياسة عربية مشتركة تجاه المنافسة الاجنبية.

الهوامش

(i) د. عبد الله العفوري، العولمة والجات والتجمعات والفرص، مكتبة مذبولي ط١، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٩، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(ii) تمثل هذه المادة استثناء رئيسيا من أهم أحكام اتفاقية الكات والأساس القانوني الدولي للترتيبات التجارية الإقليمية. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، ط١، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٨٥.

(iii) Bela Blass, The Theory of economic integration London, George Allen, 1961, P2-3.

(iv) اقتصرت حركة التكامل الاقتصادي في بدايتها[الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية]. انشاء مناطق التجارة الحرة بهدف إلغاء الرسوم الكمركية على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة واعتماد حرية التجارة مع العالم الخارجي.

(v) د. عبد المنعم السيد علي. التكتلات الاقتصادية الدولية وطبيعتها،أنواعها، خصائصها آثارها الاقتصادية على الأقطار العربية. شؤون عربية، آذار ١٩٩٦، ص ١٠٦-١٠٨.

(*) تعود بداية النافتا إلى ترتيب ثنائي بين أمريكا وكندا عام ١٩٦٥ ضمن إطار تجارة السيارات وقطع الغيار والاتفاق بينهما عام ١٩٨٧ على حجم التجارة الثنائي وقد تجاوز الترتيب بينهما إلى التفاوض حول منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية التي نفذت عام ١٩٨٩ وانضمام المكسيك إليها جاء بعد قيامه بالإصلاح الاقتصادي منذ انضمامه للجات عام ١٩٨٦ وقد مهد ذلك للدول الثلاث الدخول في مفاوضا حول منطقة التجارة [النافتا] بموجب اتفاقية ١٢ أغسطس ١٩٩١.
- راجع للمزيد د. عبد الواحد العفوري. العولمة والجات التحديات والفرص، مصدر سابق، ص٢٢٥- ٢٢٦.

(vi) راجع للمزيد د. علي عبد الهادي الدليمي، التجربة الأوربية في التكامل الاقتصادي والدروس المستفادة للتكامل الاقتصادي العربي ، مجلة الحكمة، بغداد، العدد١١، السنة الثانية، ١٩٩٩، ص١٠٢.

(vii) أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، مصدر سابق، ص ٤٩ .

(viii) راجع للمزيد محي الدين حسين عبدالله الطائي، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاد منطقة الشرق الاوسط. اطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد ١٩٩٦، ص٨٧.

(ix) احمد مجدلاني وآخرون، ندوة انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي تحرير إسحاق فرحات، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، عمان ٢٠٠١ص١٩٠.

(x) د. عبد الواحد العفوري، العولمة والجات التحديات والفرص، مصدر سابق ص٢١٧.

(xi) أسامة المجذوب، العولمة الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، مصدر سابق ص٥٠.

(xii) د.عبد الواحد العفوري، العولمة والجات والتحديات والفرص، مصدر سابق، ص٢٢٧-٢٢٨.

(xiii) راجع للمزيد د. رسول راضي حربي، العولمة والمستقبل العربي، ندوة بيت الحكمة، بغداد، المائدة المستديرة٣٧ لسنة ١٩٩٩، ص١١٢.
كذلك راجع د. سعد حقي توفيق، التطورات الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الوطن العربي، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة رقم ٩، بغداد، شباط ١٩٩٧، ص٢٤.

(xiv) راجع للمزيد، محمد شعبان، مذكرات أخر رئيس، المستقبل العربي، العدد ٢١٠، تشرين الأول ٢٠٠٠، ص١٦٧.

(xv) أشار إليها أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية مستقبل الوطن العربي في التجارة الدولية، مصدر سابق، ص١٦.

(xvi) د. رمزي زكي ، هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية، المستقبل العربي، العدد ٣٨، آب/ أغسطس ١٩٩٠، ص٦-٢٢.
راجع للمزيد أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية مستقبل الوطن العربي في التجارة الدولية، مصدر سابق، ص٤٩-٥٠.

xvii أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية مستقبل الوطن العربي في التجارة الدولية، مصدر سابق، ص٥٠-٥٢.

(xviii) خلق التجارة يعني اتجاه التجارة من المنطقة ذات التكاليف العالية إلى منطقة ذات تكاليف إنتاج واطئة نتيجة إعادة توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية بطريقة كفوءة لان التكتل يمكن المنتجين الأكثر كفاءة أن يوسعوا إنتاجهم ويزيدوا من مبيعاتهم على حساب المنتجين الأقل كفاءة من الدول الأخرى المشتركة في التكتل وسيزداد العرض أمام طلب المستهلكين وبسعر اقل مما الدولتين عموما.

- هيفاء عبد الرحمن ياسين، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، فلسفة دراسات مستقبلية، الجامعة المستنصرية، تشرين الثاني ٢٠٠٢م.

[xix] د. احمد مجدلاني وآخرون، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية في الوطن العربي. اسحق الفرحان، مركز الشرق الأوسط، عمان، ط١، ٢٠٠١، ص١٩١.

[xx] تحويل التجارة – تعني تحويل التجارة من المنتج الأقل كلفة في بلد غير كمشترك في التكامل إلى المنتج الأعلى كلفة في البلد العضو في التكامل الاقتصادي وهذا التحول سيكون لصالح المنتج الأقل تكلفة، والأقل كفاءة ويعتقد "فاينر" إن تحويل التجارة يؤدي إلى تقليل الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء مع بقاء العوامل الأخرى كما هي و "فاينر" من الاقتصاديين الذين اختلفوا حول أهمية التكتلات الاقتصادية للبلدان المتقدمة والنامية حيث رأى ومعه الاقتصاديين "لبسي" و "ميد" بان التكامل بين بلدين أو أكثر يقود إلى نوعين من الأثرين الذين اشرنا إليهما.

- هيفاء عبد الرحمن ياسين، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الوطن العربي،مصدر سابق، ص٣٠١.

[xxi] د. احمد مجدلاني وآخرون، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٩٢.

[xxii] تقرير المدير العام لمنظمة العمل العريقة، العولمة وآثارها الاجتماعية، آذار ١٩٩٨، ص٨١.

د. احمد مجدلاني وآخرون، المصدر السابق، ص١٩٢-١٩٤.

[xxiii] أنشأت جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار لجنة للشؤون الاقتصادية والمالية لوضع اسس وقواعد التعاون الاقتصادي وتنسيق الخطط السياسية والمساهمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية.

- د. مصطفى عبدالله الكفري، العمل الاقتصادي العربي المشترك الواقع والأفاق، مجلة شؤون عربية، العدد ١٨ صيف ٢٠٠٤، ص ١٣٦-١٣٧.

[*] انشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب معاهدة الدفاع والتعاون الاقتصادي بموجب (المادة ٨) من المعاهدة التي أقرت في ١٣ نيسان ١٩٥٠ لتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والنهوض باقتصادياتها.

- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، ط٢٠٠٢،١، ص٨٣.

[xxiv] د. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، يوليو/ تموز ١٩٩٨، ص٢٩.

- راجع للمزيد د. عبد الرحمن يسري احمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، ط١، الإسكندرية، لسنة ٢٠٠٠، ص٢٤٥.

[xxv] سميح مسعود، العمل الاقتصادي العربي المشترك بين الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١، ص١١١.

- راجع أيضا صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوربي والعملة الأوربية الموحدة (اليورو) السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، مكتبة الأسرة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٦٩.

[xxvi] صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوربي والعملة الأوربية الموحدة (اليورو) السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، مصدر سابق ص٧٠.

- د. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٤، ص٨٢.
- راجع د. مصطفى عبدالله الكفري، العمل الاقتصادي العربي المشترك، الواقع والطموح، مصدر سابق، ص١٣٨-١٤٠.
- كذلك د. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين عقدين، مصدر سابق، ص٣٠.

[xxvii] د. مصطفى عبدالله الكفري، العمل الاقتصادي العربي المشترك الواقع والطموح، مصدر سابق، ص٤٠.

- للمزيد راجع د. سليمان المنذري، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي العربي والتنمية العربية، مكتبة مذبولي، ط١، ١٩٩٥، ص٣٢-٣٥.

[xxviii] صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوربي والعملة الأوربية الموحدة (اليورو)، مصدر سابق، ص٧١.

[xxix] صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/ ١٩٩٧، ص١٣١-١٣٢.

[xxx] جامعة الدول العربية، وثيقة إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣١٧ د.ع.٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ ملحق بالوثيقة ص٢.

- العرب، تجارة حرة أم مقيدة؟ إعداد القسم الاقتصادي، شبكة المعلومات الدولية إسلام اون لاين، نت في ٢٠٠٥/٥/٣، ص١.http||www.islamonline|Arabic|economic|2005|01|article02.shtml

- راجع كذلك وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية(NAPC) ورقة عمل رقم (٨) متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دراسة موقف الجمهورية العربية السورية دون ذكر السنة ص٥.

[xxxi] جامعة الدول العربية، وثيقة إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ملحق، مصدر سابق، ص٢.

[xxxii] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مصدر سابق، ص٧١.

[xxxiii] Amy Henderson, The trade to arab economic integration can we clear the Tuesday, march 27/2001, .hurdles? Jordon the P.3

[*] تعود فكرة إقامتها إلى مشروع تقدمت به كل من مصر والسعودية وسورية عام ١٩٩٥.

- د. سلمان عثمان، مكافحة الاغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة تشرين والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة العدد ٢، لسنة ٢٠٠٦ كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية ـ سورية ـ حلب، ص١.

[xxxiv] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مصدر سابق، ص١.

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول عام ١٩٩٧، ص ١٣٤.
- حسن القمحاوي، مناطق التجارة الحرة، مدخل النمو والتكامل، شبكة المعلومات الدولية، إسلام اون لاين.نت،ص١. http||www.islam.on line.net/jor.arabic/dowalia namaa-12-2?morjaat asp.

[xxxv] صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول ١٩٨٧، ص١٣٤.

[xxxvi] صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول ١٩٩٧، ص١٣٣.

[xxxvii] للمزيد راجع وثيقة إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (١٣١٧) د.ع.٥٩في ١٩٩٧/٢/١٩، مصدر سابق، ص١-٣.

- كذلك صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول ١٩٩٧، ص١٣٤-١٣٧.

[*] فيما يتعلق بتحديد قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ومبدأ الشفافية وتبادل المعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري والاتفاقيات التجارية واعتماد ذات الأسس الفنية المتبعة في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والاغراق ومكافحة حالات الدعم وخلل ميزان المدفوعات إضافة إلى تثبيت الرسوم والضرائب الكمركية بتاريخ محدد لأغراض تطبيق البرنامج إضافة إلى تفهم ما تتيحه هذه الاتفاقيات من إعفاءات وما تقدمه من امتيازات على بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

[xxxviii] صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول ١٩٩٧، ص١٣٣- ١٣٤.

[xxxix] د. رأفت عبد العزيز غنيم، دور الجامعة العربية في تنمية وتيسير التجارة الالكترونية بين الدول العربية، ورقة مقدمة إلى الأمانة العامة القطاع الاقتصادي إدارة قطاع الخدمات الأساسية، ملحق أول. نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢،ص٨-٩.

- عماد الليثي، بعد نصف قرن التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية،ط١، القاهرة ٢٠٠٣، ص٥٥..

[xl] د.سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مصدر سابق، ص١١٥.

[xli] إدريس ولد القابلة، منطقة التجارة الحرة العربية وهم أم حقيقة؟ okdriss@hoymail.com,2003/10/8 ص١ الحوار المتمدن http||www.ahewar.org

[xlii] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، قرار القمة العربية غير العادية رقم ٣٣٥

[xliii] بموجب قرار القمة رقم ٢٣٣ في ٢٠٠٣/٣/٢٨.

[xliv] سهر الهنداوي، تقرير حول اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.

[xlv] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،ظ المركز الوطني للسياسات الزراعية (WAPC) ، مصدر سابق، ص٦.

[xlvi] صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،مصدر سابق، أيلول/١٩٩٧، ص١٣٥-١٣٦.

[xlvii] بهجت ابو نصر، الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، ١١-١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

- مدى ملائمة، منطقة التجارة الحرة لظروف الدول العربية، موقع إسلام اون لاين، نت:-

http:||www.islam.on line.net./iol-arabic/dowalia/namaa/2-200/namaal.asp.

(xlviii) جامعة الدول العربية، وثيقة إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مصدر سابق، ص١-١١.

[xlix] سهر الهنداوي، تقرير حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، غرفة تجارة، مصدر سابق، ص٥٧.

[l] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/ ١٩٩٧، مصدر سابق، ص ١٦٥- ١٦٦.

[li] د. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكرالجامعي، الاسكندرية، ص٧٢-٧٣.

[lii] دراسة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الدورة الخامسة والتسعون الاستثنائية المنعقدة في الإسكندرية، بعنوان التكامل الاقتصادي العربي في ظل الانفتاح على العالم، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٩٠ أول أكتوبر ٢٠٠٣م، ص٧٢.

[liii] بهجت أبو النصر، الاعتبارات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مصدر سابق، ص٤.

راجع سهر الهنداوي، تقرير حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، مصدر سابق، ص٤ - ٥.

([liv]) د. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، مصدر سابق، ص٧٢-٧٣.

([lv]) إدريس ولد القابلة، منطقة التجارة الحرة العربية وهم أم حقيقة؟

okdriss@hoymail.com,2003/10/8 ص١ الحوار المتمدن

http||www.ahewar.org

([lvi]) د. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مصدر سابق، ص١١٢-١١٥.

- عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٥٤.
- سميح مسعود، العمل الاقتصادي العربي المشترك بين الواقع والطموح، مصدر سابق، ص١١٧.
- العرب تجارة حرة أم مقيدة، القسم الاقتصادي بشبكة المعلومات الدولية، إسلام اون لاين- نت في ٢٠٠٥/١/٣، ص٢.

http:||www.islamonline.Net,Arabic,economics, 2005/01/article 02.shtml

- زينب عبد العظيم، حواجز في طريق التعاون الاقتصادي. شبكة المعلومات الدولية. إسلام اون لاين. نت

http||www.islam on line.net/Arabic/ economics/ top 6/2000/11/article 3.shtm/.

[lvii] إدريس ولد القابلة، منطقة التجارة الحرة وهم أم حقيقة، مصدر سابق، ص١٠-١٧.

[lviii] سهر الهنداوي. تقرير حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مصدر سابق ص٧.

[lix] الإغراق: هو حالة من التمييز في تسعير منتج ما فعندما يتم بيع ذلك المنتج في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدر وفروقات الاسعار تشكل ضرراً للانتاج في البلد المستورد فقد يصل سعر البيع في البلد المستورد الى مستويات منخفضة جداً دون التكلفة يستهدف بشكل مقصود إزالة منافسين من السوق.

[lx] راجع للمزيد د. سليمان عثمان. مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى–مصدر سابق، ص٤.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.